الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **٢٤**

الاثنين، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود ٧١ و ٧١ و ١٢٧ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي التاسع عشر للمحكمة الجنائية الدولية (A/69/206).

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي الحادي والعشرين للمحكمة الدولية (A/69/225).

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام يحيل بها التقرير السنوي الثاني للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (A/69/226).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى القاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القاضي يونسن (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتقديم خالص التهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية في دورتها التاسعة والستين. وأتمنى لكم رئاسة ناجحة.

هذه ثالث مرة أمثل فيها أمام الجمعية العامة بصفتي رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ما برح يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب أعضاء الجمعية العامة، ويسرني أن أعرض التقرير السنوي التاسع عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

A/69/206). يعرض التقرير بالتفصيل التقدم المحرز في العام الماضي نحو إنجاز ولاية المحكمة والانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

سأبدأ بعرض عام موجز للعمل الذي اضطلع به طوال الفترة المشمولة بالتقرير، الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. خلال تلك الفترة، واصلت المحكمة جهودها لإكمال دعاوى الاستئناف المتبقية على وجه السرعة مع احترام حقوق المتهمين، ونقلت متهما ثانيا كان محتجزا لديها إلى رواندا للمحاكمة، وحققت تقدما كبيرا في الأنشطة الجارية المتعلقة بنقل المهام إلى الآلية. وسوف أحيط الجمعية العامة علما أيضا بشأن التقدم المحرز منذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، والتي شملت إصدار دائرة الاستئناف ثلاثة أحكام إضافية.

وكما تعلم الجمعية، فإن عمل الدوائر الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا اكتمل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وتتركز الأعمال القضائية المتبقية للمحكمة الآن في دائرة الاستئناف. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف ثلاثة أحكام بشأن خمسة أشخاص في قضايا نداهيمانا، وندينديليبيمانا وآخرون، وبيزيمونغو. وبالإضافة إلى تلك الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ثلاثة أحكام أخرى تتعلق بأربعة أشخاص في قضايا كاريميرا، ونغيرومباستي، ونيزيبيمانا، ونزابونيمانا. أود الإشارة أيضا إلى أن الطعن في قضية نغيراباتواري، الناشئ عن آخر محاكمة للمحكمة، لا يزال قيد النظر حاليا أمام الآلية، وما زال يتوقع إنجازه قبل نهاية عام ٢٠١٤.

ويسرني أن أبلغكم بأنه اعتبارا من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تكون دائرة الاستئناف قد أنجزت جميع أعمالها، باستثناء قضية واحدة هي قضية نيراماسوهوكو وآخرين (''بوتاري'')، التي تنطوي على ستة أشخاص، والتي ما زال يُتوقع الانتهاء منها في عام ٢٠١٥. ولن يكون إنجاز قضية مستأنفة بهذا الحجم وفي وقت قصير نسبيا بعمل بسيط. وكون مسار العمل في هذه القضية ما زال جاريا دون أي مزيد من التأخير، على الرغم من مقدار العمل السابق لمرحلة الاستئناف الذي لا مثيل له، والتعقيد الذي تتصف به هذه القضية، فهو دليل على تفاني جميع القضاة والموظفين التابعين لهم في دائرة الاستئناف.

وفي ضوء أحدث تاريخ متوقع لصدور حكم الاستئناف بقضية بوتاري، واشتراك قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تمّ التقدم مؤخرا بطلب لتمديد فترة ولاية القضاة، وفقا للانتهاء من عملنا حسبما هو متوقع. ويحدوني الأمل أن تدعم الدول الأعضاء هذا الطلب، لأنه من الأهمية بمكان أن تنجز المحكمتان الأعمال المتبقية، والتوصل إلى إنهاء ولايتينا بشكل منظّم.

وأشعر بأنه لا بد لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بدائرة الاستئناف، فضلا عن جميع موظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على عملهم المتواصل الدؤوب. فالتقدم الكبير الذي حققناه صوب انتهاء ولايتنا والانتقال إلى الآلية لم يكن ممكنا من دون جهودهم الدؤوبة. وبينما نقترب من نهاية ولايتنا، ونواصل العمل من أجل إنجاز قضية الاستئناف الأخيرة دونما تأخير، فإن الموظفين الذين ما زالوا يعملون في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا هم من بين الأفراد الأكثر تفانيا ومهنية في المنظمة. ويدلّ على ذلك أن الكثيرين منهم ضحوا بفرص عمل أكثر أمنا وربحا من أجل إنجاز عملهم حتى النهاية. وآمل أن تواصل الدول الأعضاء تشجيع الأمانة العامة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة على النظر بفعالية في الطلبات المقدمة

من الموظفين في المحكمة، خاصة أولئك الذين ما زالوا مع المحكمة إلى حين انتهاء عقودهم.

أنتقل بعد ذلك إلى القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية. لقد أحالت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قضية برنار مونياغيشاري إلى محكمة في رواندا خلال تموز/يوليه ٢٠١٣، وهي الاحالة الثانية والأخيرة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى محكمة في رواندا لمتهم قيد الاعتقال. وهناك الآن أربع قضايا معلّقة في محاكم قضائية وطنية من لوائح الاتهام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا – اثنتان في رواندا واثنتان في فرنسا. كما أحيلت إلى محاكم في رواندا ست قضايا لفارّين من وجه العدالة، وبقاء ثلاثة فارّين لتقوم الآلية بمحاكمتهم.

إن مهمة متابعة القضايا المشار إليها لا تقع الآن سوى على عاتق الآلية. ومع ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بتوفير موظفين لمساعدة الآلية على متابعة القضيتين المحالتين إلى رواندا، والقضيتين المحالتين إلى فرنسا. وقد عمل الموظفون من قسم الشؤون القضائية والقانونية لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقرهم في أروشا كمراقبين مؤقتين لإجراءات المحاكمة في محاكم رواندا خلال جزء من الفترة المشمولة بالتقرير، وهناك موظف في دائرة الاستئناف في لاهاي لا يزال يعمل كمراقب مؤقت للقضيتين المحالتين إلى فرنسا. ولقد رفع كل منهم تقارير منتظمة إلى الآلية، وواصلت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا متابعة التقدم المحرز عن كثب، وسوف تواصل تقديم الدعم المطلوب حتى انتهاء عملها. وأود أن أعرب عن امتناني العميق للموظفين الذين وافقوا على تأدية تلك الأدوار الهامة بالإضافة إلى مهامهم الأساسية، وأن أثني عليهم تجاه كفالة عدم تأثير عملهم كمراقبين على أعمالهم العادية.

وأعرض الآن المعلومات المستجدة عن نقل المحفوظات إلى الآلية. لقد نشطت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مواصلة العمل الجاد لإعداد محاضر اجتماعاتها بغية أن تحتفظ بها الآلية، التي ستكفل أيضا سهولة وصول الأجيال المقبلة إليها. وفي هذا الصدد، لا تزال المحكمة تحضّر وثائقها وسجلاتها الإلكترونية والسمعية والبصرية بهدف إحالتها إلى الآلية التي ستعمل على تدبّرها. ويجري القيام بهذا العمل بالتعاون مع الآلية، بغية التأكد من سهولة إدارة هذه السجلات بعد إحالتها إلى الآلية.

وبالإضافة إلى جرد سجلات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتقييمها، وتخطيط عملية الاحالة وتنفيذها، تعمل المحكمة كذلك على تنقيح الوثائق السمعية – البصرية المتعلقة بإجراءات المحاكمة. وهذه السجلات الأكثر أهمية لكفالة عدم نسيان الأحداث التي وقعت في رواندا على الإطلاق، قد تشكل خرائط طريق لإنشاء محاكم دولية في المستقبل، بحيث يمكن استخدامها – ربما بالقدر نفسه من الأهمية تقريبا – لزيادة تمكين المحاكم المحلية، وتوعية العالم بشأن أهمية التصدي للإفلات من العقاب.

وعلى الرغم من استمرار تحديات التوظيف، أحرزت المحكمة تقدما كبيرا في إعداد السجلات الخاصة بها ونقلها إلى الآلية. واعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر، استلمت الآلية ماديا نحو ٤٧ في المائة من سجلات المحكمة الدولية لرواندا، حيث ستوضع في قسم المحفوظات التابع للآلية. وهذه السجلات لا تشمل المحفوظات العائدة للمدعي العام، التي سأتناولها تاليا. وأتوجه بالشكر الخاص إلى جميع الموظفين الذين يعملون في هذا المشروع الهام، وأثني عليهم للعمل الذي أنجزوه بامتياز.

أنتقل من ثم إلى مكتب المدعي العام الذي حقق تقدما كبيرا نحو استكمال قضايا الاستئناف الجارية، ورصد القضايا

المحالة إلى المحاكم الوطنية، وكفالة نقل المهام والمحفوظات والسجلات إلى الآلية بسلاسة وفعالية.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب مقاضاة ٢٦ طعنا تتعلق بسبع قضايا. كما أناط الآلية بالمسؤولية عن تعقب الفارّين من وجه العدالة، وقدّم الدعم إلى السلطات الرواندية في مقاضاة مرتكبي الجرائم، وفي التحضير لإحالة القضايا من المحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نقل مكتب المدعي العام رسميا أحد المرافق المعنية بمحفوظاته إلى قسم المحفوظات التابع للآلية، إلى جانب سجلات ٢٧ قضية. ويتواصل تجهيز سجلات الادعاء العام، والمتوقع الانتهاء من تجهيز كامل المحفوظات التابعة للمكتب عند الانتهاء من جميع الطعون.

كذلك كان مكتب المدعي العام مثالا يحتذى بعمله المتعلق بعدد من المشاريع التي ستكون هامة في تشكيل تراث المحكمة. وقد عزّز من خلال هذه المشاريع قدرات النظم الوطنية للعدالة الجنائية، بغرض محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية بفعالية وكفاءة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نشر المكتب دليلا بشأن تعقب الفارّين من وجه العدالة الدولية وإلقاء القبض عليهم. وسوف تساعد هذه المبادرة السلطات الوطنية، مثل سلطات رواندا، في تعقب الفارّين وإلقاء القبض عليهم. ولا تزال أيضا مقاضاة حالات العنف الجنسي هدفا هاما للمكتب. وبغية تمكين المسؤولين عن مقاضاة مرتكبي أعمال العنف ضد المرأة، أصدر المكتب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ دليلا حول أفضل الممارسات لمقاضاة مرتكبي العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في كمبالا. وسوف يستفيد من كلا الدليلين المدّعون العامّون الوطنيون والدوليون في جميع أنحاء العالم.

أعود الآن إلى شاغل هام أثارته المحكمة في كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن لسنوات، ألا وهو إعادة توطين الأشخاص الذين ثبتت براءتهم، وأولئك الذين أطلق سراحهم بعد قضاء مدة عقوبتهم. منذ عام ٢٠١١، يدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء إلى مساعدة المحكمة في إعادة توطين الأشخاص الذين برّئت ساحتهم وأفرج عنهم لكنهم يقيمون حاليا في أروشا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المحكمة البحث عن بلدان تستضيف تسعة أشخاص برّئت ساحتهم، وثلاثة أشخاص مدانين ومفرج عنهم.

ونحن سعداء للإبلاغ بأن عدد الأشخاص الذين برّئت ساحتهم في أروشا انخفض مؤخرا إلى ثمانية. وفي هذا الصدد، لا بد لي أن أشيد بمملكة بلجيكا لموافقتها مؤخرا على جمع شمل أحد الأشخاص الذين برّأتهم المحكمة، أوغوستين ندينديليمانا، مع أسرته التي تعيش في بلجيكا. ومع ذلك، وبصرف النظر عن قبول بلجيكا مؤخرا لشخص برّئت ساحته، حدثت بعض التطورات في هذا المجال، على الرغم من الجهود الهائلة، لا سيما الجهود التي يبذلها رئيس قلم المحكمة الذي يعمل باستمرار لإيجاد الحلول.

وقد بُذلت تلك الجهود من خلال عقد اجتماعات مع ممثلين لعدة بلدان أفريقية وأوروبية، بما في ذلك حكومة رواندا.

وفي الآونة الأخيرة، قدّمت رواندا تأكيدات بأن الأشخاص الذين بُرّئت ساحتهم وأُفرج عنهم مرحب بهم لدى العودة إلى رواندا، وبأنهم لن يتعرضوا لأذى أو للمحاكمة، وبأن ممتلكاتهم ستعاد إليهم. ومع ذلك، يتردد الأشخاص المبرّأة ساحتهم والمفرج عنهم في العودة بسبب الخوف من ملاحقتهم قضائيا وانتقام الآخرين منهم، ولا توجد لدى المحكمة وسيلة لتقييم وجود أي تهديد يزعمونه.

وكما ذكرت سابقا، ما زلت أشعر بقلق عميق من أنه لم يتم التوصل إلى حل حتى الآن. وبينما تواصل الدول الأعضاء إعلان تأييدها لإعادة توطين هؤلاء الأشخاص – والتقدم الذي أحرز مؤخرا في بلجيكا خطوة في الاتجاه

الصحيح – هناك حاجة إلى القيام بما هو أكثر بكثير إذا أرادت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن تحرز أي تقدم قبل انتهاء عملها. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ستتولى الآلية المسؤولية الرسمية عن إعادة توطين هؤلاء، بمساعدة من المحكمة، حتى يجري حل المشكلة أو انتهاء عمل المحكمة. والمساعدة العاجلة من جميع الدول الأعضاء ضرورية لكفالة عدم فشلنا في إعادة توطين الأشخاص الثمانية المتبقين الذين برّئت ساحتهم والأشخاص الثلاثة الذين أدينوا وأطلق سراحهم في أروشا.

لقد كان هذا العام عاما مهما، لا سيما أن شهر نيسان/أبريل صادف مرور ٢٠ عاما على الإبادة الجماعية في رواندا. وبغية إحياء ذكرى ما يزيد على ٠٠٠ ٨٠٠ من الرجال والنساء والأطفال الذين لقوا مصرعهم في نيسان/أبريل ١٩٩٤، قادت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المناسبات المتعلقة بذلك الأمر في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى وشاركت فيها. ومناسبات من هذا النوع تساعد على تيسير عملية تضميد الجراح في رواندا وتكفل ألاّ ينسى المجتمع الدولي الإبادة الجماعية أبدا، وألاّ يغض الطرف عنها مرة أخرى، وأن يكرّم أولئك الذين فقدوا أرواحهم باستخلاص الدروس من الأحداث التي وقعت في رواندا، في محاولة لكفالة تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في منع حدوث مآس من هذا القبيل مرة أخرى على الاطلاق.

وأود أن أشكر حكومة رواندا بشكل خاص على دعوة ممثلين من المحكمة إلى المشاركة في الذكرى السنوية الرسمية العشرين لهذا الحدث، مما أظهر عزم رواندا الكبير على إعادة بناء مجتمعها، لا سيما آلياتها القضائية، بعد الإبادة الجماعية. كما ذكّر المجتمع الدولي بالحاجة إلى الحقيقة والعدالة والمصالحة في أعقاب مثل هذه الفظائع.

ومع اقتراب المحكمة الخاصة من معلم الذكرى السنوية العشرين لإنشائها بقرار لمجلس الأمن، ما زلنا ملتزمين بالحفاظ على إرث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وبمشاطرة الممارسات المتبعة والدروس المستفادة مع آليات قضائية دولية ومحلية، كجزء من الجهود المبذولة لمواصلة الكفاح ضد الإفلات من العقاب. وبغية تسليط الضوء على الإنجازات التي حققتها المحكمة والدروس التي استفادت منها، ومناقشة أثرها على تطوير القانون الإنساني الدولي، وإقامة العدل، وتعزيز سيادة القانون، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى، تخطط المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لعقد ندوة تراثية وأحداث أخرى في أروشا، والتي ستبلغ ذروتها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لدى الاحتفال بذكرى إنشاء المحكمة. وستجمع الندوة بين خبراء في ميدان العدالة الدولية، بمن فيهم قضاة وأكاديميون، وأعضاء من المجتمع المدني وغيرهم، الذين سيمعنون التفكير في إرث المحكمة ومستقبل العدالة الدولية.

وقبل الختام، سأكون مقصرا إن لم أشدد أيضا على الجهود التي تبذلها المحكمة في سبيل كفالة إدراك المجتمعات المحلية المتضررة والمجتمع الدولي لتداعيات الإبادة الجماعية، والدروس التي استخلصناها في معركتنا ضد الإفلات من العقاب. وفي هذا السياق، يواصل مكتب رئيس القلم تأدية دور رئيسي من خلال برامج التوعية التي تهدف إلى تدريب المهنيين القانونيين، وعقد حلقات عمل توعوية، وحملات إعلامية تقوم بها وسائط الإعلام، وتوزيع مواد تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والإبادة الجماعية على المدارس والحكومات المحلية والجمهور.

علاوة على ذلك، إن تبادل الممارسات المتبعة بين المحاكم الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية لهو مبادرة هامة أخرى أطلقتها المحكمة هذا العام. والهدف من حلقات العمل المتعلقة بالممارسات المتبعة يتمثل في الجمع بين موظفين قانونيين من المحاكم الجنائية الدولية والمحاكم المختلطة لمناقشة

وتبادل الممارسات المتبعة والدروس المستفادة. ومع ذلك، لن تتمكن حلقات العمل الهامة من الاستمرارية دون مزيد من التمويل. ويحدونا الأمل أن تنظر الدول الأعضاء في دعم هذه المبادرة الهامة.

وما زال يشرفني أن أخاطب الجمعية مرة أخرى. ومع بقاء قضية استئناف واحدة، فإن ولاية المحكمة على وشك الانتهاء. فباسم المحكمة بكاملها، أود أن أعرب عن امتناننا لحكومات الدول الأعضاء على دعم عمل المحكمة والمساعدة في كفاحنا الجماعي للتصدي للإفلات من العقاب. ولكن لا يزال هناك عمل ينبغي القيام به. ولي ملء الثقة بأنه بمساعدة الدول الأعضاء، سيبقى التزام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قائما تجاه عدم ارتكاب انتهاكات صارخة للقانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي دون عقاب، الأمر الذي يفضي إلى تحقيق هدفنا المتمثل في وضع حد للإفلات من العقاب في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

القاضي ميرون (المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أقف أمام الجمعية العامة في ظل رئاسة أوغندا، بصفتي المزدوجة كرئيس للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين .

أود أولا أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة على تولي أوغندا سدّة الرئاسة. إنني أتمنى لكم كل النجاح في الأشهر المقبلة. وأود أيضا أن أنوّه بالدعم والمساعدة اللذين تحظيان بهما المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية من جانب الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن وموظفي مكتب المستشار القانوني والمستشار القانوني نفسه، وأن أعرب عن امتناني العميق لهم.

في ملاحظاتي اليوم، سأمتنع عن تقديم خلاصة التقريرين الخطيين المقدمين باسم المؤسستين اللتين أمثلهما. وبدلا من ذلك، سأشدد على النجاحات الرئيسية التي حققتها المحكمة والآلية، والتحديات التي تواجههما. واسمحوا لي أن أنتقل أولا إلى موضوع محكمة يوغوسلافيا السابقة.

منذ تقديم تقريري الأخير إلى الجمعية (انظر A/68/PV.33)، أحرزت المحكمة تقدما مطردا في إنجاز قضاياها المتبقية الأخيرة. والواقع أن هناك أقل من ١٠ محاكمات وقضايا استئناف لا تزال غير مكتملة. لقد صدر حكمان في هذا العام، ويُنتظر صدور حكم آخر، يتعلق بخمسة أشخاص أدينوا في المحاكمة، خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. وبنهاية عام ٢٠١٥، واستنادا إلى التوقعات الحالية، نأمل ألاّ يكون هناك سوى محاكمة واحدة وطعن واحد في قضية ملاديتش وقضية برليتش وآخرين، والانتهاء منهما في عام ٢٠١٧.

ويمكن مواصلة إحراز ذلك التقدم في تنفيذ ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة بفضل الأعمال الجدية لقضاة المحكمة وموظفيها وتفانيهم.

وإذ تستكمل المحكمة الجنائية أعمالها القضائية، استعدادا لإغلاقها الكامل في عام ٢٠١٧، فإننا نركز على التقليص التدريجي لعمليات المؤسسة بأسرع ما يمكن وفي الوقت نفسه كفالة استمرار تطابق تلك الأعمال القضائية مع أعلى المعايير الدولية. وفي ذلك الصدد، يشعر قضاة المحكمة وموظفوها بالامتنان على وجه الخصوص لمكتب إدارة الموارد البشرية على المرونة التي أبداها بقبوله بحالات استثناء معينة عن النظم المتبعة للأمم المتحدة من أجل تسهيل تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم في مؤسسة تمر بمرحلة التقليص التدريجي لعملياتها. وتلك

المرونة بالغة الأهمية لاستكمال المحكمة لمهمتها في الوقت المناسب، ويحدوني الأمل في أن يواصل مكتب إدارة الموارد البشرية دعمه لأية طلبات مماثلة في المستقبل.

وبالطبع، وبما أنه أمر حتمي لأية مؤسسة رائدة، لا تزال المحكمة الجنائية ليوغسلافيا السابقة تواجه تحديات معينة، في سياق القضايا الفردية وفي الإعداد لإغلاقها النهائي على السواء. فعلى سبيل المثال، بالنظر لتعقيد القضايا التي ننظر فيها – وهي تنطوي في أغلب الأحيان على آلاف المستندات ومئات الشهود ومتطلبات واسعة النطاق للترجمة – وتعقيدات بعد المسافة، فإنه لا مفر من أن تنجم بعض حالات التأخير والانتكاسات. ومع ذلك، ينبغي ألا تصرف تلك الصعوبات انتباهنا أو تنتقص من الإنجازات الهامة للمحكمة، التي تتجاوز إلى حد بعيد حتى توقعات أكثر المراقبين تفاؤلا في عام ١٩٩٣، وهو عام تأسيس المحكمة. ويشكل النجاح الذي أحرزناه منذ ذلك الوقت دليلا على تفاني المجتمع الدولي لسيادة القانون ورمزا لالتزام الدول الأعضاء المشترك بوضع حد للإفلات من العقاب.

وربما يشمل أكبر التحديات التي تواجهها المحكمة الجنائية في هذه المرحلة معنويات الموظفين وضمان أن يكون لدينا عدد كاف من الموظفين المؤهلين للتمكن من استكمال البت في قضايانا، بالرغم من حقيقة أن الموظفين جميعا سيفقدون وظائفهم قريبا نتيجة لاستكمال ولاية المحكمة. ويذكر زملائي وأنا شخصيا باستمرار بالجهود الاستثنائية التي يبذلها الموظفون للمساعدة في الاضطلاع بأعمال المحكمة المتبقية ونحن ممتنون على ذلك.

وأرجو ألا تستهينوا بالدور الرئيسي الذي يضطلع به المجتمع الدولي في ذلك الصدد أيضا. فبالإضافة إلى المساعدة العملية الواسعة التي تقدم للمحكمة، فإن دعم المجتمع الدولي المستمر لأعمال المحكمة خلال العقدين الماضيين – وحتى هذا اليوم – يشكل على السواء إعادة تأكيد للالتزام المشترك بمبدأ المساءلة وبسيادة القانون ومصدرا رئيسيا لإلهام موظفي المحكمة. وساعد هذا الدعم على ضمان أن يواصل الموظفون تركيزهم على استكمال المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة البت في قضاياها الأخيرة التاريخية على وجه السرعة وبأعلى مستويات الجودة. وعلى هذا الدعم، أود أن أعرب عن شكري الجزيل.

وسأتناول الآن أعمال آلية تصريف الأعمال المتبقية.

ويسرني كثيرا أن أبلغ بأن آلية تصريف الأعمال المتبقية تواصل إحراز تقدم ممتاز في تولي المهام ذات الصلة وبأنها استكملت بالفعل أو بصدد استكمال نقل المسؤوليات من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا فيما يتعلق بحماية الشهود والمحفوظات والمسائل الأخرى. وفي هذا الصدد، أشعر بالامتنان على وجه الخصوص لزميلي وصديقي، الرئيس يونسن، وللمدعين العامين للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ولمسجليهما وقضاتهما وموظفيهما على استمرار تعاونهم ومساعدتهم. وإذ تستعد المحكمتان لإنهاء عملياتهما، فإن الآلية تتولى أيضا المسؤولية عن المهام الإدارية وتحرز تقدما طيبا في الإعداد لتشييد مبنى دائم في أورشا، وفقا للمعايير التي وافقت عليها الجمعية العامة.

كما اضطلعت الآلية بالفعل بمجموعة من الأعمال القضائية. وهي في المسار الصحيح لإصدار الحكم الاستئنافي الأول بنهاية هذا العام وأصدرت قرارات وأوامر بشأن مجموعة من المسائل الأخرى. وتدرك الآلية تماما مسؤوليتها عن التعاون مع السلطات في الولايات القضائية الوطنية وعالجت مجموعة من الطلبات المقدمة للحصول على أدلة من الدعاوى التي تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.

وإضافة إلى استكمال النقل السلس للمهام المتبقية من المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، تواجه الآلية تحديين بارزين. والتحدي الأول من هذين التحديين هو العمل مع المجتمع الدولي لكفالة اعتقال الأشخاص التسعة الذين صدرت بحقهم قرارات اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولكن لم يلق عليهم القبض بعد. وأحيلت ست من تلك القضايا إلى رواندا لإجراء المحاكمات في حالة اعتقال المتهمين، في حين سيحاكم المتهمون الثلاثة الأبرز أمام الآلية. ويمثل نجاح المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في تحديد مصير الأشخاص الذين صدرت بحقهم قرارات اتهام إنجازا متميزا للعدالة الجنائية الدولية. ويشكل تحقيق تلك النتيجة نفسها فيما يتعلق بالأشخاص الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عاملا رئيسيا للمحافظة على ذلك الإرث. ولا يزال المدعي العام للآلية يبذل جهودا هامة لتعقب المتهمين المتبقيين، وأناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مساعدة تلك الجهود إلى أقصى حد.

ويشمل التحدي الثاني الذي ستتولى الآلية قريبا المسؤولية الكاملة عن النقل إلى أماكن جديدة للأشخاص الذين برأتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو قضوا فترات الأحكام أصدرتها المحكمة بحقهم ولكنهم غير قادرين على العودة إلى بلدانهم الأصلية أو يخشون العودة إليها. والعدد الإجمالي لهؤلاء الأشخاص صغير للغاية. ومع ذلك، من الأهمية الحيوية بمكان لمصداقية مؤسسات العدالة الدولية والأمم المتحدة بأكملها أن ينقلوا إلى أماكن جديدة على نحو مناسب. وحتى الآن لم تنجح بشكل كاف الجهود الرامية إلى إيجاد بلدان مستعدة لقبول هؤلاء الأشخاص. وأناشد جميع الوفود الموجودة هنا اليوم أن تناقش مع حكوماتها إمكانية قبول واحد أو أكثر من الأشخاص الذين برئت ساحتهم أو أفرج عنهم.

وبطبيعة الحال، تواجه الآلية أيضا تحديات إضافية. ومع ذلك، فإنني واثق للغاية بأنه بدعم المجتمع الدولي، بما في ذلك دولتانا المضيفتان – تنزانيا وهولندا – ستواصل الآلية إحراز التقدم في الاضطلاع بولايتها، والعمل باعتبارها خير خلف للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا. ونسعى سعيا جديا باستمرار لاعتماد أفضل ممارسات هاتين المؤسستين السلف، وفي الوقت نفسه كفالة تنفيذ ولايتنا المحدودة بأكثر الوسائل الكفؤة والفعالة الممكنة.

وباعتباري أحد الباحثين في مجال القانون الدولي والعدالة وقاضيا دوليا لأكثر من عشر سنوات، فإنني على معرفة واسعة بالتاريخ الطويل للجهود – المعنوية والعملية والسياسية والقضائية – المبذولة للتصدي لأبشع الجرائم التي ترافق الحرب في أغلب الأحيان.

وقد أدانت البشرية، مرارا وتكرارا، تلك الفظائع، ولكن تاريخيا – ومن المأساوي – أن تلك الإدانات أحدثت تأثيرا حقيقيا محدودا للغاية.

ونظرا لكل ذلك، لا يتوقف إطلاقا شعوري بالدهشة لأن الأمم المتحدة حققت، بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة قبل فترة لا تزيد على عقدين، وحدة الهدف لصالح العدالة والتي كانت أمرا استعصى على المجتمع الدولي، من الناحيتين الرمزية والمادية، على مدار قرون. ويشكل نظام العدالة الجنائية الدولية الذي نتمتع به اليوم – بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فضلا عن المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الأولى من نوعها في العالم – إنجازا دائما وبالغ الأهمية. وباستمرار دعم المجتمع الدولي، يحدوني الأمل الكبير في أن تعمل تلك المؤسسات باعتبارها بشائر لعهد جديد وبشائر لعالم جديد، يصبح فيه احترام سيادة القانون عالميا ويحال مفهوم الإفلات من العقاب إلى مزبلة التاريخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد مارهيك (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، فضلا عن أرمينيا.

نؤكد مجدد على دعمنا الثابت لأعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونثني على كلتا المحكمتين على إنجازاتهما وإسهاماتهما القيمة للغاية في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة. ونرحب بكون الآلية تعمل في الوقت الحالي في قارتين وتؤدي المهام التي ورثتها من كلتا المحكمتين. ونشكر الرئيس ميرون والرئيس يونسن على تقريريهما ونشيد بهما على جهودهما لاستكمال أعمال المحكمتين. كما نشيد إشادة خاصة بأعمال جميع موظفي المحكمتين وآلية تصريف الأعمال. ومن الأهمية بمكان أن تتلقى المحكمتان والآلية الدعم الضروري لاستكمال ولاياتهم.

تضطلع المحكمتان بدور رئيسي في تعزيز سيادة القانون وتشجيع تحقيق الاستقرار الطويل الأمد والمصالحة. ومنذ إنشائهما، جسدت المحكمتان ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب ورفض المجتمع الدولي السماح بأن يفلت من العدالة مرتكبو أشد الجرائم الخطيرة في نظر المجتمع الدولي. وكانت المحكمتان سباقتين في إيجاد الاجتهاد القضائي في مجالهما. ومهدتا الطريق أمام إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وواصلت كلتا المحكمتين نقل المسؤوليات إلى آلية تصريف الأعمال، ونحن نشيد بكون موظفي المؤسسات الثلاث يعملون معا بشكل وثيق ويتبادلون المعرفة المؤسسية والخبرة والدروس المستفادة. وتكتسي تلك العملية للانتقال السلس أهمية لفرعي الآلية بغية مواصلة وحماية أعمال المحكمتين. وأخيرا، نلاحظ مع شعور بالارتياح أن المحكمتين ملتزمتان باستكمال النظر في الدعاوى المعروضة عليهما بطريقة فعالة وحسنة التوقيت، بدون المساس بحقوق المحاكمة العادلة.

ونشير إلى أن مسؤولية الدول عن التعاون مع المحكمتين وآلية تصريف الأعمال لا تزال بالغة الأهمية لقدرة الآلية على استكمال ولايتها، لا سيما التعاون في تقديم من صدرت بحقهم اتهامات إلى العدالة.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نشير إلى أنه بالرغم من مناشدات المجتمع الدولي المستمرة، لا يزال تسعة أشخاص متهمين فارين. ويستدعي العجز عن اعتقال هؤلاء الفارين القلق البالغ. وننوه مع التقدير إلى أن مكتب المدعي العام لآلية تصريف الأعمال يركز، ضمن مهام أخرى، على تعقب الفارين المتبقين الذي صدرت بحقهم اتهامات من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأن المدعي العام لا يزال يتلقى الدعم من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وبعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال برنامج الولايات المتحدة للمكافآت المخصصة للإرشاد عن مرتكبي جرائم الحرب. ونناشد جميع الدول المعنية تكثيف جهودها وتعاونها مع فرع أروشا لآلية تصريف الأعمال من أجل اعتقال جميع الفارين المتبقين وتسليمهم. كما يلزم تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن مسألة نقل من برئت ساحتهم أو قضوا فترة أحكامهم إلى أماكن أخرى لكي تنجح المحكمة الجنائية في تنفيذ خطتها الاستراتيجية لنقلهم قبل إغلاقها.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ستحتفل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بمرور ٢٠ عاما منذ أن أنشأها مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، سيتبقى من الوقت عام واحد تقريبا حتى

موعد إغلاق المحكمة. ودعم المجتمع الدولي أمر ضروري لاستكمال ولاية المحكمة الجنائية لرواندا.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ننوه إلى أنه في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان عدد المحاكمات الابتدائية والدعاوى الاستئنافية التي لم تكن المحكمة قد بتت فيها أقل من عشرة و لم تكن هناك لوائح اتهام متبقية بخصوص انتهاكات تتعلق بجرائم رئيسية مشمولة بالنظام الأساسي. ونشير إلى أنه في تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر A/69/225)، يقر مكتب المدعي العام بأنه تلقى مساعدة من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد، وسنواصل تقديم الدعم لذلك المكتب.

ونشيد بكون مكتب المدعي العام لا يزال يقدم معلومات عن القضايا التي يستمر فيها النظر أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بغية مساعدة الولايات القضائية الوطنية في محاكمة الجرائم الناشئة عن النزاع في يوغوسلافيا السابقة، وبأن مشروع المدعين العامين المعنيين بالاتصال، وهو مشروع مشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة، لا يزال يشكل عنصر رئيسيا في استراتيجية المكتب في ذلك الصدد. كما نشير إلى أن الدول المعنية لا تزال ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها نحو تحقيق العدالة. ويشكل استكمال عملية تحقيق العدالة في الجرائم المرتكبة خلال النزاعات في يوغوسلافيا السابقة إسهاما رئيسيا في تحقيق المصالحة الدائمة. ولذلك، يظل التعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة شرطا رئيسيا لعملية تحقيق الاستقرار والانتساب في منطقة غرب البلقان وهو شرط ضروري للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ونشيد بأعمال المحكمتين وآلية تصريف الأعمال بشأن تعزيز قدرات السلطات الوطنية على التعامل بفعالية مع قضايا جرائم الحرب المتبقية. ونؤيد تأييدا تاما عمليات التدريب وتبادل المعلومات، فضلا عن الحصول على المواد والأدلة من المحكمتين، والتي تتاح بصورة علنية لإجراء التحقيقات. وهذا أمر هام لإرث المحكمة ولبناء القدرات المحلية للبت في جرائم الحرب. وفي عملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب لمنطقة غرب البلقان، يؤكد الاتحاد بشكل متزايد على أهمية الملكية المحلية للتعامل مع قضايا جرائم الحرب، تمشيا مع ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب.

وننوه إلى أن مكتب المدعي العام يواصل التشجيع على تحسين التعاون الإقليمي فيما بين دول يوغوسلافيا السابقة في المسائل القضائية، ونرحب بالتوقيع على البرتوكول المعني بتبادل المعلومات والأدلة في قضايا جرائم الحرب الذي اعتمد بين البوسنة والهرسك والجبل الأسود في ٢٩ نيسان/أبريل. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من التحديات في تنسيق أنشطة المؤسسات القضائية في أجزاء من المنطقة، ونشير إلى الشواغل الجدية التي أعرب عنها مكتب المدعي العام في أجزاء التقرير التي تناولت المحاكمات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب.

ونحيط علماً بالزيادة الأخيرة في أعداد موظفي مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، والتي من شأنها أن تؤدي إلى النهوض بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب في الفترة القادمة.

كما نحيط علماً بأن فرع مكتب المدعي العام في أروشا يواصل رصد التقدم المحرز في القضايا المحالة للهيئات القضائية الوطنية وأن تقدماً كبيراً قد أحرز في بعض الإجراءات القضائية. ومازلنا نحث الدول كافة على التعاون مع المحكمتين وفرعي الآلية، في امتثال كامل لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أخيراً، نرحب بالخطوات التي اتخذتها المحكمتان والآلية فيما يتعلق ببناء القدرات ونشر المعلومات والإرث. ونُذكر بأهمية الحفاظ على المحفوظات في عملية الانتقال إلى الآلية لأنها ستبقى جزءاً أساسياً من تاريخ كل من رواندا وبلدان

يوغوسلافيا السابقة وذاكرتها. وسنظل ندعم مبدأ العدالة الجنائية الدولية ونظامها ودورها الأساسي في عملية المصالحة، وندعو جميع الدول إلى أن تحذو حذونا. ومن المهم حقاً ألا تُنسى المعارف المكتسبة والدروس المستفادة في مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا.

تؤكد كندا وأستراليا ونيوزيلندا مجدداً دعمها القوي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يصادف هذا العام مرور ٢٠ عاماً على إنشاء محكمة رواندا، بعد أن بلغت محكمة يوغوسلافيا نفس المرحلة في العام الماضي. وخلال تلك الفترة، أتقنت المحكمتان ممارسة القانون الدولي من خلال إدارة وتنظيم إجراءات جنائية معقدة، وأضافتا إلى فقه القانون الجنائي الدولي عمقا واتساعا، حيث أقامتا العدل في قضايا تنطوي على بعض من أفظع الجرائم في التاريخ الحديث.

وتقر كندا وأستراليا ونيوزيلندا بجهود المحكمتين في تنفيذ كل منهما استراتيجيتها للإنجاز، بما يضمن طول الوقت، وكما أكد الرئيسان، استيفاء الضمانات الإجرائية الأساسية. ومحكمة رواندا أنجزت عملها في قضايا رئيسية على مستوى الدائرة الابتدائية بالنسبة لجميع المتهمين البالغ عددهم ٩٣ متهماً، بما في ذلك إحالة قضايا ثلاثة فارين إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية وقضايا ستة فارين آخرين إلى رواندا. وأنجزت المحكمة إجراءات الاستئناف فيما يتعلق بخمسة عشر شخصاً، وتنجز إجراءات الاستئناف لجميع القضايا المتبقية – عدا قضية واحدة – قبل نهاية عام ٢٠١٤.

ومما يسترعي الانتباه عدم وجود أي فارين طلقاء من محكمة يوغوسلافيا. ولديها الآن المجموعة الكاملة من القضاة وأنجزت الإجراءات بحق ١٤١ من مجموع ١٦١ متهماً. وتبقى لها أربع محاكمات وخمس قضايا استئناف، بما في ذلك محاكمة ثلاثة من أبرز الشخصيات المتهمة، مما يبين أنه ما زال هناك عمل هام يتعين إنجازه وأنه يجب أن تلقى المحكمتان الدعم الكامل من المجتمع الدولي إلى أن تنجزا ولايتيهما. ونشجع محكمة يوغوسلافيا على مواصلة ضمان سير تلك الإجراءات بكفاءة وفعالية.

وبالإضافة إلى الإجراءات القضائية، شاركت محكمة يوغوسلافيا ومحكمة رواندا في أنشطة أوسع من شأنها أن تسهم في النهوض بالعدالة الجنائية الدولية.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها المحكمتان، تنوه كندا وأستراليا ونيوزيلندا إلى أن للدول أيضاً دوراً محورياً كميسرين لهذا العمل المهم. ونقر في هذا الصدد بأن إلقاء القبض على المتهمين الهاربين من وجه المحكمة الدولية ليوغوسلافيا في نهاية المطاف يرجع، في جانب كبير جداً منه، إلى تعاون الدول والمدعي العام للمحكمة. ونشجع على تعاون مماثل من جانب الدول كافة فيما يتعلق بمن تبقى من الهاربين من وجه محكمة رواندا، بما في ذلك التعاون مع آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٥٠ (٢٠١٤). كما نحث الدول الأعضاء على المساعدة في إنفاذ الأحكام وتحسين الظروف في أماكن احتجاز الأشخاص المدانين. ويثير قلقنا بشكل خاص حالة الأشخاص التسعة الذين برأتهم محكمة رواندا وأخلت سبيلهم والثلاثة الذين أمضوا مدة عقوبتهم وما زالوا بانتظار ترحيلهم.

وتكرر كندا وأستراليا ونيوزيلندا الإعراب عن تأييدها لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بإنشاء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية

للمحكمتين، وهو قرار متمم لضمان سيادة القانون والتطبيق العملي للعدالة الجنائية، وحماية الشهود والحفاظ على محفوظات المحكمتين إلى ما بعد انتهاء ولاية كل منهما. وأحدث تقريرين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر A/69/225 و A/69/206) يبرهنان على الالتزام بضمان نقل الأنشطة المتبقية للمحكمتين إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية بشكل فعال.

إن الإنجاز الناجح لعمل المحكمتين وإرثهما النهائي للعدالة الجنائية الدولية يعتمد إلى حد كبير جداً على جهودنا الفردية والجماعية، نحن الدول الأعضاء. وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، من جانبها، ستواصل تقديم تعاونها ودعمها الكاملين للمحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية، الأمر الذي يعطي أثراً عملياً لالتزامنا بالعدالة الجنائية الدولية.

السيدة ستينر (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الخمسة، أيسلندا والدانمرك وفنلندا والسويد وبلدي، النرويج.

في هذا العام، أحيا العالم الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤. وينبغي أن نشيد بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لدورها في ضمان العدالة الجنائية عن الجرائم البشعة التي ارتكبت وفي بلورة القانون الجنائي الدولي. وبعد الأحكام التي صدرت في ٢٩ أيلول/سبتمبر من هذا العام بشأن دعاوى الاستئناف الثلاث، لم يتبق من أعمال أمام دائرة الاستئناف بالمحكمة سوى قضية واحدة، وينتظر البت فيها خلال عام ٢٠١٥.

في العام القادم، يكون قد انقضى ٢٠ عاماً منذ الإبادة الجماعية في سربرينيتسا في البوسنة. وكأول محكمة مخصصة، كانت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على الدوام محفزاً لتطورات هامة في مجال القانون الجنائي الدولي. وتبقى أقل من ١٠ قضايا أمام المحكمة في هذه المرحلة – هي أربع محاكمات ابتدائية وخمس قضايا استئنافية. وتمت متابعة جميع الأفراد الصادرة بشأنهم لوائح اتهام البالغ عددهم ١٦١ فرداً. وقد عززت المحكمة جهودها لمنع التأخيرات المحتملة نتيجة عبء العمل الثقيل في دائرة الاستئناف، ونرى أن جهودها كانت ناجحة.

وبلدان الشمال تود أن تشيد بالإنجازات الهامة التي حققتها المحكمتان الجنائيتان الدوليتان على مدى العشرين عاماً الماضية. وتستحق المحكمتان الثناء، على وجه الخصوص، لعملهما بشأن العنف الجنسي والجنساني.

وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، أصدر مكتب المدعي العام لمحكمة رواندا دليلاً لأفضل الممارسات في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ونرجو أن تنقل الخبرة الواسعة التي اكتسبتها محكمة يوغوسلافيا في التعامل مع هذه القضايا أيضاً إلى أصحاب المصلحة المعنيين والممارسين ذوي الصلة، في تلك الوثيقة. إلا أن المحكمتين ما زالتا تعملان وهما في حاجة للدعم المستمر من المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان أن تخصص لهما موارد كافية لإنجاز مهامهما ضمن الإطار الزمني المتوقع.

ثمة مسألة أخرى ذات أهمية للإنجاز الناجح لولاية محكمة رواندا تتمثل في الحاجة إلى بلدان ينقل إليها الأشخاص الذين برئت ساحتهم والمدانين الذين قضوا مدة عقوبتهم وأطلق سراحهم، والذين يقيمون في أروشا حالياً. تلك مسألة يتعين أن يتصدى لها المجتمع الدولي بشكل جماعي.

لقد تأسست آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في عام ٢٠١٠ باعتبارها عنصراً أساسياً في استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين. وهذه الآلية هيئة مؤقتة مكلفة بالاستمرار في ممارسة الاختصاص القضائي والحقوق والواجبات والمهام الأساسية لمحكمتي رواندا ويوغوسلافيا،

مع الحفاظ على إرث المؤسستين بعد إنجاز ولايتيهما. وسوف تنفذ الآلية عدداً من المهام ذات الأهمية، مثل تعقب الفارين المتبقين وملاحقتهم قضائياً وإنجاز قضايا الاستئناف وإعادة المحاكمات والمحاكمة عن تهمة ازدراء المحكمة. وتتولى الآلية أيضا مسؤوليات هامة أخرى، من بينها حماية الضحايا والشهود، والإشراف على تنفيذ الأحكام ودعم السلطات القضائية الوطنية. ولا بد من كفالة الدعم الكافي للآلية، بما في ذلك التمويل الكافي بما يمكنها من أداء مهامها والحفاظ على إرث المحكمتين المخصصتين.

أخيراً، فإن هذه الآلية، شأنها شأن المحكمتين، تعتمد على تعاون الحكومات الوطنية في القبض على الفارين. وحقيقة أن تسعة فارين روانديين ما زالوا طلقاء بعد ٢٠ عاماً من الإبادة الجماعية أمر يجب معالجته. والآلية ستتولى محاكمة ثلاثة منهم: فليسيان كابوغا، الممول الرئيسي المزعوم للإبادة الجماعية؛ وبروتيس مبيرانيا، القائد السابق للحرس الرئاسي؛ وأوغستين بيزيمانا، وزير الدفاع السابق. وكدول أعضاء في الأمم المتحدة، علينا جميعاً التزام بالتعاون دون قيد أو شرط والامتثال لطلبات المساعدة أو الأوامر التي قد تصدرها الآلية. ونشجع كل الدول بقوة على تكثيف جهودها لضمان القبض على الفارين المتبقين.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بالقاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين، والقاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأشكرهم على عرضهم للتقريرين السنويين للمحكمتين (انظر A/69/225 وA/69/206)، وكذلك التقرير السنوي الثاني للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية (انظر A/69/226).

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير بلادي لاعتراف رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة باستمرار التعاون الرفيع المستوى من جانب جمهورية صربيا. لقد قدمت صربيا إسهاماً مهماً في جعل محكمة يوغوسلافيا أكثر كفاءة من معظم المحاكم الجنائية الدولية الأخرى، لا من خلال القبض على الفارين المتبقين فحسب، ولكن أيضا من خلال العمل حثيثاً على توفير الوثائق للمحكمة وتمكين الشهود من الإدلاء بشهادتهم. ونتيجة لذلك، لم يتبق أي متهم طليقاً وامتثلنا لمعظم طلبات المساعدة التي بلغ عددها ٣٤٥٨ التي تلقيناها من مكتب المدعي العام أو محامي الدفاع من أجل الوصول إلى الوثائق والمحفوظات والشهود، والطلبات الواردة في تاريخ أكثر حداثة ما زالت هي وحدها قيد المعالجة. ولم يكن ذلك وليد امتثال حكومة صربيا لالتزاماتها الدولية فحسب، ولكن أيضا من خلال التزامها الراسخ بمبادئ القانون الإنساني الدولي. وأود أن أكرر أن حكومة بلادي ملتزمة بمواصلة هذا التعاون مع كل من المحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية.

وصربيا ترحب بالتقدم المحرز في إنشاء القدرات التنفيذية لفرع الآلية الدولية في لاهاي خلال العام الماضي. والبداية الناجحة لعمل الآلية له أهمية رئيسية لتنفيذ مهمة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفقاً لولايتها، وبصفة خاصة، لتمكين الهيئات القضائية الوطنية من الاستمرار في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب. وفي هذا السياق، أود أن أشير مع التقدير الخاص إلى الزيارة التي قام بها إلى بلغراد السيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للآلية الدولية، في ٨ أيلول/سبتمبر، والتي وقعت خلالها مذكرة تفاهم من شأنها تيسير التعاون المستمر في تبادل الأدلة لاستخدامها في الحالات التي تحاكم أمام القضاء الوطني في صربيا.

وصربيا تواصل بشكل منهجي وحثيث التحقيق وتوجيه الاتهام إلى من يشتبه في اقترافهم جرائم حرب ارتكبت في إقليم

يوغوسلافيا السابقة. والمحاكم الصربية حاكمت حتى الآن ٤٣٥ شخصاً عن جرائم جنائية ارتكبت في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، وهنك ٧٣ شخصاً قيد التحقيق حالياً. وعليه، فإننا نتوقع من بلدان يوغوسلافيا السابقة الأخرى أن تحذو نفس الحذو وتحاكم حالات جرائم الحرب التي كان الصرب ضحاياها. وهذا من واجبها ليس تجاه الضحايا وشعبهم فحسب، ولكن تجاه الإنسانية أيضا.

وقد تابعت صربيا باهتمام خاص أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز وتسهيل الانتقال السلس إلى الآلية. ومن مصلحة بلدي أن نرى العمليات ضد مواطنيها وقد استكملت ودفوعهم قدمت في إطار إجراء عادل وناجز، لأن الإجراءات المطولة تطيل مدة الاعتقال، إلى أجل غير مسمى غالباً. وهذا يتعارض مع المعايير المعترف بها التي تنظم حقوق المتهم. وحالة فويسلاف سيسلي تعد مؤشراً في هذا الصدد. فبعد ١١ عاماً و ٨ أشهر من استسلامه الطوعي واحتجازه في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة، لم يصدر الحكم عليه بعد. ولذلك، يجب أن تنجز المحكمة القضايا العالقة في أقرب وقت ممكن في ظل الاحترام الكامل لحقوق محاكمة المتهمين والدفاع.

فيما يتعلق بإرث محكمة يوغوسلافيا، فلم يكن تاريخ عمل المحكمة طوال ٢١ عاماً دون تناقضات، للأسف. ولم تسهم تلك الممارسة في تعزيز سيادة القانون أو الأمن القانوني، كما أنها لم تساعد على قبول الإرث في مجتمعات ما بعد الصراع في يوغوسلافيا السابقة. أنها لا تخدم مصالح أي من المتهمين أو الضحايا.

وقد تبين بشكل واضح جداً أنه بدون التعاون الكامل من جانب البلدان التي ارتكبت الجرائم في أقاليمها، من الصعب أن تأخذ العدالة مجراها. والتعاون الإقليمي، خاصة في السنوات المقبلة عندما توقف المحكمة نشاطها، ستكون أهميته أساسية في الكفاح ضد الإفلات من العقاب على الجرائم الجنائية الدولية. وهذا التعاون مع ممثلي الادعاء لجرائم الحرب في كرواتيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تزيد كثافته باستمرار، مع تبادل الأدلة في ٢٥٢ حالة حتى الآن. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن ممثلي الادعاء لجرائم الحرب في صربيا والبوسنة والهرسك وقعوا اتفاقاً في ١١ أيلول/سبتمبر لتبادل موظفي الاتصال لتسهيل التعاون الثنائي في الوصول إلى الأدلة.

وبلدي، من جانبه، يحترم التزاماته وسيواصل التعاون بحسن نية، إيماناً بأن العدالة هدف ووسيلة على حد سواء لمواجهة الماضي والتصدي لمستقبل مشترك. إلا أن النظام القضائي الدولي له إسهامه الخاص من خلال الاحترام الكامل للمعايير الدولية وحقوق الإنسان والحق في المحاكمة العادلة والدفاع. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجدداً استعداد صربيا لمعالجة مسألة محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة واهتمامها بذلك. وقد أخطرنا مجلس الأمن بموقفنا الرسمي بشأن هذه المسألة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ونحن مستعدون أيضاً لاستئناف المناقشة بشأن مسألة مراكز المعلومات.

وكما أشرت هنا في العام الماضي، وكذلك في المناقشات في مجلس الأمن، تولي صربيا أهمية كبيرة للمبادرة التي تقضي بالسماح لمن أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أحكاماً بحقهم بقضاء مدة العقوبة في الدول التي نشأت في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وقد أبدت بلادي استعدادها لقبول رعاياها وغيرهم من الأشخاص الراغبين في ذلك ممن حوكموا أمام المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك من ستتولى الآلية الدولية محاكمتهم، كما أننا على استعداد

لتقديم ضمانات أمنية كاملة بشأن المواقع التي سوف تقضى فيها تلك الأحكام.

واليوم، هناك رعايا من الصرب يقضون عقوبة السجن في إستونيا وألمانيا والبرتغال وبولندا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا والنرويج والنمسا.

إنَّ دافع مطالبتنا بالسماح بتنفيذ الأحكام في صربيا هو الرغبة في التغلب على الصعوبات التي تواجهها الأحكام في السجون الأجنبية، وبخاصة تلك المتعلقة بممارسة حقوق الإنسان. وقد عزَّز بلدي المبادرة بنشاط كبير، وسعى منذ عام ٢٠٠٩ إلى توقيع اتفاق لإنفاذ الأحكام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد كتب مسؤولوه إلى الأمم المتحدة والمحكمة بشأن المسألة في عدد من المناسبات، ولكن دون جدوى للأسف. وترى حكومة صربيا أنه لا توجد اليوم أسباب قانونية أو سياسية – بعد أكثر من عقدين – لمواصلة تنفيذ توصية الأمين العام سنة ١٩٩٣، التي تنصُّ على إنفاذ الأحكام خارج أراضي يوغوسلافيا السابقة.

وبدون الحكم مسبقاً على توصية الأمين العام، وفي ضوء العبارة في تقرير الآلية إلى الجمعية العامة، التي تجري مناقشتها اليوم، وهي أن

”تعرب الآلية عن امتنانها للدول الأعضاء التي تتولى تنفيذ الأحكام، ولتلك التي أبدت استعدادها للنظر في إبرام اتفاقات لتنفيذ الأحكام“ (A/69/226، الفقرة ٦٨).

وفي ما يتعلق بقول الرئيس ميرون في إحاطته الإعلامية لمجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٣ أنَّ الآلية كانت تعمل بفعالية لضمان اتفاقات إضافية لزيادة قدرتها الإنفاذية، وحيث رحَّب بتعاون الدول في هذا الصدد، فإنَّ صربيا تقدِّر الفرصة لتوقيع اتفاق مع الآلية لإنفاذ الأحكام.

وأودّ أن أكرِّر أنَّ نتائج التعاون الطويل الأمد مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة دليل على جدّية بلدي واستعداده لقبول الإشراف الدولي على الإنفاذ، وتوفير كل الضمانات الضرورية. ونحن نعتبر أيضاً أنه ينبغي تمكين دول أخرى في أراضي يوغوسلافيا السابقة من إبرام مثل هذه الاتفاقات مع الآلية إذا أرادت ذلك واستوفت الشروط اللازمة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنَّ صربيا قد وقَّعت مع المحكمة الجنائية الدولية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الاتفاق بشأن إنفاذ الأحكام الجنائية. وبمقتضى بنود الاتفاق، يمكن للأشخاص المُدانين أمام المحكمة بجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية أن يُمضوا فترات عقوباتهم في صربيا.

وأودّ أن أختتم كلمتي بالقول إنَّ جمهورية صربيا بوفائها بالتزاماتها المتعلقة بتعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فضلاً عن مقاضاة جرائم الحرب في محاكم محلية بأعلى المعايير المهنية، قدَّمت مساهمة كبرى في استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وفي عملية تطبيع العلاقات بين بلدان المنطقة. وجميع نتائج سنواتٍ من تعاون بلدي مع المحكمة تُظهِر جدّية جمهورية صربيا واستعدادها للمساهمة في قضية العدالة الدولية.

السيدة أندليتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على إحالة التقرير السنوي الحادي والعشرين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر A/69/225)، والتقرير السنوي الثاني للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر A/69/226) والتقرير السنوي التاسع عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر A/69/206) إلى مجلس الأمن والجمعية العامة. وأود أن أنوِّه بالمساهمة البارزة لجميع

موظفي المحكمتين وأشكرهم على جميع جهودهم والتزامهم بإتمام ولايتيهما بنجاح.

لقد رحبت البوسنة والهرسك بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ودعمت عملها منذ البداية، لأنها إطار قانوني لمكافحة الإفلات من العقاب، يضمن المساءلة عن أسوأ الجرائم، وإنهاء فترة مأساوية في تاريخ البوسنة والهرسك والمنطقة. وقد بقيت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة طويلة الأمل الوحيد لضحايا أعمال القتل الجماعي، الإبعاد، التعذيب، الاغتصاب والأعمال غير الإنسانية الأخرى. ووجَّهت المحكمة رسالة واضحة مفادها أنَّه ينبغي باستمرار وبلا استثناءات معاقبة الجرائم المرتكَبة في يوغوسلافيا السابقة. وينبغي أن يكون ذلك تحذيراً واضحاً لمنفِّذي القتل الجماعي في المستقبل، ودعماً لعملية المصالحة في المنطقة.

إنَّ البوسنة والهرسك تعاونت باستمرار مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ونحن سنواصل هذا التعاون في المستقبل بغية مساعدة آلية تصريف الأعمال بحسب الحاجة. وستواصل سلطاتنا تقديم مساعدة قيِّمة، عبْر السماح بالوصول إلى الوثائق والمحفوظات وفي مجال حماية الشهود. ومن الأهمية القصوى أن تُنفَّذ بنجاح استراتيجية الإنجاز للمحكمة وانتقالها إلى آلية تصريف الأعمال. وفي هذا الصدد، تلتزم البوسنة والهرسك بتقديم الدعم للآلية في تنفيذ جميع الأعمال الإدارية والقضائية الضرورية. وإننا نرحب بأن يضمّ موظفو الآلية مواطنين من ٤٦ دولة، بينهم مواطنون من البوسنة والهرسك أيضاً.

وكان للمحكمتين تأثير إيجابي على السلطة القضائية وفي مجال احترام سيادة القانون في البوسنة والهرسك، التي تواصل تعزيز الأنظمة القضائية الوطنية على جميع المستويات، بغية تقديم المزيد من مجرمي الحرب للعدالة في المحاكم المحلية. وقد اعتمدنا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الاستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب. وتنفيذ الاستراتيجية عملية معقَّدة تشمل مشاركة مؤسسات عديدة من جميع مستويات السلطة في البوسنة والهرسك. وإننا نرحب بدعم الاتحاد الأوروبي في تنفيذ أهداف الاستراتيجية.

ويبقى التعاون الإقليمي أساسياً لمحاكمة جميع مجرمي الحرب المشتبَه بهم، ولإعادة بناء الثقة في المنطقة. وهو شرط مسبَق لعملية المصالحة. وتواصل البوسنة والهرسك تعزيز التعاون الإقليمي، بتوقيعها في الآونة الأخيرة، في ٢٦ نيسان/أبريل مع الجبل الأسود على البروتوكول المتعلق بالتعاون في مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وجاء ذلك في أعقاب توقيع البروتوكولات المتعلقة بتبادل الأدلة والمعلومات بشأن جرائم الحرب، التي أُبرِمت بين مكتب المدَّعي العام في البوسنة والهرسك ونظيره في صربيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وقد حدَّدت البروتوكولات قنوات إتمام أية تحقيقات متعلقة بمواطني بلدان أخرى.

إنَّ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومثيلتها لرواندا قد أسهمتا كلتاهما في تصنيف الاعتداء الجنسي جريمة ضد الإنسانية، وبالتالي، فقد أصبحت مسألة الاعتداء الجنسي جزءاً لا يتجزَّأ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. والنساء القاضيات واللواتي يشغلن مناصب رفيعة في مكاتب المدَّعين العامين قدَّمن مساهمات كبرى في محاكمة قضايا العنف الجنسي ضد المرأة بفعالية. وفي هذا الصدد، نرحب بكون ٥٦ في المائة من الموظفين الفنِّيين و ٥٣ في المائة من مجموع موظفي الآلية إناثاً. وعلاوة على ذلك، نرحب بمساعدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي رعت برنامجاً متعلقاً بمحاكمة جرائم العنف الجنسي.

ختاماً، أودّ أن أؤكد أنَّ كلتا المحكمتين قد حققتا إنجازات كبرى وأحرزتا تقدماً في محاكمة الأفراد الذين

يتحملون المسؤولية العظمى عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني. وعلاوة على ذلك، نرحب بالإنجازات التي تمَّ التوصل إليها في تحقيق العدالة للضحايا وفي إعداد القانون الجنائي الدولي. فقد أسهمت إسهاماً كبيراً في مكافحة الإفلات من العقاب، وفي تحسين الوعي العام للإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويمكن للمساهمات التاريخية لكلتا المحكمتين أن تكون بمثابة إلهام للولايات القضائية الدولية والوطنية الأخرى، ولا سيما المحكَمة الجنائية الدولية.

السيدة رودريغيث بينيدا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي ميرون، على التقارير السنوية لتلك المحكمة (انظر A/69/225) وللآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر A/69/226)، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي جونسِن، على التقرير السنوي لمحكمته (انظر A/69/206). وأود أن أشكرهما كليهما على إحاطتيهما الإعلاميتين المتميزتين وعلى عرضيهما للتقريرين، اللذين نجتمع من أجلهما في القاعة اليوم.

وفي ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يسرُّنا أن يُتوقَّع اختتام الأنشطة التي يجري تنفيذها في قضايا الاستئناف قبل نهاية العام، باستثناء قضية واحدة يُتوقَّع أن يصدر فيها حكم نهائي بحلول آب/أغسطس ٢٠١٥. وبهذه الروح، نحتفل بحقيقة أنَّه قريباً سيكون قد مضى ٢٠ عاماً منذ أن أنشأ مجلس الأمن المحكمة. وإننا نقدِّر إنجازاتها الهامة والتقدم الذي أحرزته في المضي قدُماً بالقانون الجنائي الدولي، بما يضمن العدالة للضحايا ويعزز الأنظمة الوطنية.

وفي الوقت نفسه، يبقى الكثير من العمل الذي يجب القيام به قبل أن تغلق المحكمة أبوابها. وفي هذا الصدد، أشير بشكل خاص إلى الحالة المُلِحّة للأشخاص المبرَّئين أو الذين أمضوا عقوباتهم وهم يقيمون في بيوت مأمونة في أروشا. وينبغي أن يبقى ذلك أولوية، كما ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم المحكمة في جهودها لحلّ المسألة قبل أن تختتم ولايتها. وهذه مسألة إنسانية هامة لها تداعيات بارزة على مصداقية مجلس الأمن. وإننا نرحب بالأخبار الأخيرة التي تفيد أنّ بلجيكا قد استجابت لتلك الدعوة، ونحثّ الدول الأخرى على بذل الجهود لحلّ تلك المشكلة المستمرة.

وعلى صعيد تعاون الدولة، ينبغي الإشارة إلى أنَّه، على الرغم من أنَّ نقل القضايا إلى ولايات قضائية وطنية قد يسَّر اختتام أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإنَّ ذلك لن يتحقق في الواقع إلاَّ إذا ألقي القبض على جميع الفارِّين منها وقُدِّموا للعدالة، إمّا عبْر الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية وإمّا في المحاكم الوطنية. ونحن على ثقة بأنَّ الدول الأعضاء ستبقى موحَّدة في هذا الجهد المشترك.

وإننا نهنئ أعضاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على تصميمهم واعتمادهم تدابير لزيادة كفاءة إجراءاتهم القضائية، بموازاة الحفاظ على أدقِّ مستويات الإنصاف الإجرائي. والجهود الشخصية التي يبذلها رئيس المحكمة لمنع التأجيلات وتعزيز دائرة الاستئناف جديرة بالتنويه على نحو خاص. ونحن سعداء أيضاً بأنَّ الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية تعمل الآن، وأنَّ المحكمتين قد واصلتا بشكل خاص نقل المهام بسلاسة إلى الفروع المعنية التابعة لآلية تصريف الأعمال المتبقية.

إنَّ إنشاء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية يضمن أنَّ إغلاق كلتا المحكمتين لن يترك الباب مفتوحاً لإفلات الفارِّين من العقاب مستقبلاً، أو تعريض المحاكمات والاستئنافات التي لَمَّا تُنجَز بعد للخطر. وتعتقد غواتيمالا أنَّ الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية نموذجية لأنها تُوازِن بين متطلَّبين متناقضين: أحدهما ضرورة احترام المحاكمة وفق الأصول

القانونية والعدالة، من جهة، ومتطلب الكفاءة والفعالية من حيث الكلفة، من جهة أخرى.

وهذا يقودني إلى نقطتي التالية، المتعلقة بتقديرات تكلفة الفائدة في ما يتعلق بالمحاكم الدولية. فقد أثارت بعض الوفود شكوكاً حول التكلفة المالية والوقت اللازمين لتقديم عدد قليل نسبياً من الجُناة إلى العدالة. لكنَّ إدارة القضاء لا يمكن قياسها بالقيمة النقدية وحدها. ففي الحقيقة، إنَّ سيادة القانون لا تُقدَّر بثمن، وتأثير المحاكم لا يمكن قياسه بعدد الأفراد الذين يُحاكَمون. فعلى المرء أن يأخذ في الحسبان أيضاً أثر المحاكم الرادع، وحقيقة أنَّه لدى المجتمع الدولي بأسره الآن آليات لضمان سيادة العدالة.

لقد أصغينا باهتمام إلى الشواغل التي عرضها رئيسا المحكمتين في ما يتعلق باختتام ولايتيهما. ونحن نتشاطر تلك الشواغل، ولا سيما على صعيد المطالبات بتمديدات ولايات القضاة في كلتا المحكمتين، بالاستناد إلى الجدول الزمني لاختتام الأعمال التي لَّما تنفِّذاها بعد، والتي عُرضت تفاصيلها في تقريريهما. وقد أثار القضاة أيضا المسألة الخطيرة المتعلقة بزيادة استتراف الموظفين وخفض أعدادهم. ومن الواضح أنَّ الاحتفاظ بالموظفين المقتدرين وذوي الخبرة يبقى أساسياً لإنجاز أعمال المحكمتين.

وفي هذا الصدد، علينا أن نكون متَّسقين. فقدرة المحكمتين على تنفيذ أعمالهما بنجاح يجب أن تكون متناسبة مع ولايتيهما القائمتين والموارد المخصصة لهما. لذا، من الأساسي دعم المحكمتين لكي تستطيعا أن تنفِّذا باستقلالية ولايتيهما اللتين أوكلناهما إليهما. وينبغي للأمم المتحدة ألاَّ تُضحِّي بالسلم والأمن الدوليين، وبالمساءلة وتوطيد سيادة القانون – وكلها إنجازات تحققت بمشقة – بسبب شواغل الميزانية.

ونظراً لحقيقة أنَّ إحدى المحكمتين ستنجز ولايتها قريباً، وأنَّ الأخرى ستنجزها في المستقبل القريب، فقد حان الوقت لكي نفكِّر ملياً في التأثير الذي تركته المحكمتان، ليس على صعيد المضي قدُماً بقضية القانون الجنائي الدولي فحسب، بل في ما يتعلق بالتطبيق العالمي لمقاصد المنظمة ومبادئها أيضا. ونأمل بأن يُتّخَذ مزيد من الإجراءات للحفاظ على إرث كلتا المحكمتين وتيسير نقل المعرفة والخبرة المكتسبتَين إلى ولايات قضائية أخرى.

أخيرا، نؤكد مجدداً دعمنا غير المشروط للمحاكم الدولية والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، ونحثّ جميع الدول على مواصلة تقديم دعمها حتى تكتمل العملية القضائية.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة جداً. وأشكر أيضاً الأمين العام على نقله إلينا تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر A/69/225) وتقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر A/69/206).

إنَّ الموضوع قيد النظر فيه اليوم مرتبط ارتباطاً وثيقا بالمناقشات المتعلقة باحترام سيادة القانون، الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، وهو أيضا عنصر أساسي من الاجتهاد القضائي الوطني والدولي. وإنني أنضم إلى الذين أخذوا الكلمة قبلي لأشكر الرئيس والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، كلاًّ من القاضي تيودور ميرون، والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي حسن بوبكر جالو، على تقريريهما اللذين قدَّما رؤىً متبصِّرة مفيدة لتوجيه مداولاتنا اليوم.

إنَّ نيجيريا تُشيد بالمحكمتين المخصصتين على مساهماتهما التي تمهد الطريق لإعداد قانون جنائي دولي موضوعي وإجرائي، وفي تعزيز سيادة القانون. فمن خلال عملهما، تمَّ تعزيز النظام القضائي الجنائي، ومكافحة الإفلات من العقاب،

والقدرة على ضمان المساءلة عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، فضلاً عن جرائم الحرب.

وسيُذكَر أنَّه في الإحاطة الإعلامية في مجلس الأمن (انظر S/PV.7155) التي عُقِدت يوم الأربعاء في ١٦ نيسان/أبريل، لإحياء الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا، اتخذ المجلس القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤)، الذي يدعو الدول إلى إعادة الالتزام بمنع الإبادة الجماعية والجرائم الخطيرة الأخرى بمقتضى القانون الدولي.

وأكد المجلس أن محاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية والجرائم الدولية الخطيرة الأخرى أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أسهمت في عملية المصالحة الوطنية واستعادة السلام وصونه في رواندا. في ظل هذه الخلفية، ولما فيه مصلحة العدالة، على جميع الدول الأعضاء واجب التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وحكومة رواندا من أجل اعتقال الفارين التسعة المتبقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام ومقاضاتهم.

ووفقاً لتقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كثفت الدول الأعضاء تعاونها بهدف إلقاء القبض عليهم وتقديمهم للمحاكمة، في إطار ولاياتها الوطنية، حيث ترد أسماء الروانديين المشتبه فيهم في قائمة الهاربين المطلوبين للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). هذا التطور جدير بالترحيب، ويحدونا الأمل في أن يبعث برسالة واضحة مفادها أن مرتكبي جرائم الفظائع الجماعية لن يكون لهم أي مكان للاختباء.

تحيط نيجيريا علماً بارتياح بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تنفيذ استراتيجية الإنجاز، التي تم استكمالها باستمرار منذ عام ٢٠٠٣. إن الانتقال السلس لمعظم المهام القضائية ومهام الادعاء إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين دلالة هامة على التقدم المحرز.

ونلاحظ أن عملية إعداد المحفوظات وتقديمها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية هي التحديات الرئيسية. ومع ذلك، فإننا ندعو المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مواصلة الاهتمام بعملية نقل هذه السجلات والمحفوظات إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وهناك حقيقة ثابتة واحدة وهي أن الدروس المستفادة من إدارة المهام القضائية والإدارية والنيابة العامة لمحكمة دولية دروس واسعة النطاق، ومشاطرتها سوف تسمح للعاملين الحاليين والمقبلين في مجال القوانين الدولية والمحلية التعلم من النجاحات التي حققتها والتحديات التي تشكل إرث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وفيما يتعلّق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من المهم أنه لم يعد هناك فارّون تتم محاكمتهم، وأن المحكمة قد انتهت من إجراءات الدعاوى القضائية ضد ١٤١ من الأفراد الـ ١٦١ الذين أصدرت لوائح اتهام بحقهم. هذا يطمئننا إلى أن المحكمة تحرز تقدماً في إنجاز ولايتها للتقيد بالمواعيد النهائية لاستراتيجية الإنجاز. والدعم المقدم من المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية من خلال طائفة متنوعة من الإجراءات، بما في ذلك استقدام الموظفين، والاتصالات، ودعم تكنولوجيا المعلومات وإدارة السجلات، أمر جدير بالثناء.

ومع ذلك، نشعر بالقلق من أن عدة عوامل، بما في ذلك تأخر إلقاء القبض على بعض الأفراد أو المسائل الخاصة بحالات محددة، يمكن أن تعرقل الجهود الرامية إلى استكمال بعض المحاكمات ودعاوى الاستئناف بحلول الموعد النهائي المحدد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ونقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. لذا سوف يتعين على الجمعية العامة إعادة النظر في موضوع تمديد فترات خدمة القضاة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في وقت ما قبل نهاية هذا العام. ونحن نشجع المحكمة على العمل على وجه السرعة نحو استكمال الإجراءات القضائية التي لم يتم البت فيها بعد، مع

مراعاة جميع الضمانات الإجرائية المناسبة، والتقيد بالمبادئ الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة والإنصاف وكفالة الانتقال السلس إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

ويرحب وفد بلدي بتقرير التقييم والتقدّم المرحلي المقدم من رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي ثيودور ميرون، في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ (انظر S/2014/350). ونحن نشعر بالارتياح لأن آلية تصريف الأعمال المتبقية، وفقاً للولاية المسندة إليها، قد تحمّلت المسؤولية عن العديد من اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وندعو آلية تصريف الأعمال المتبقية لأن تواصل العمل في تعاون وثيق مع المديرين والموظفين في المحكمتين من أجل كفالة الانتقال السلس لما تبقى من المهام والخدمات، وتحقيق الانسجام واعتماد أفضل الممارسات.

وتلتزم نيجيريا بمكافحة الإفلات من العقاب. ونحن نعتقد أن من الواجب التصدّي للإفلات من العقاب بطريقة حازمة أينما وجد في العالم، وقد وضعنا مختلف الأدوات لمعالجة هذه الممارسة. إيماننا بضرورة العمل العالمي لمكافحة جرائم الفظائع الجماعية والتهديدات الأمنية التي تتعرض لها البشرية هو الأساس الذي يرتكز عليه التصديق على الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

تولّت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة رامبالي (سانت لوسيا).

ونرى أيضاً أن التطلع إلى إقامة نظام عالمي قائم على سيادة القانون، حيث المساءلة والعدالة الاجتماعية هي أساس السلام الدائم، ينبغي أن تكون مصدر إلهام للجميع. وفي الواقع، ينبغي أن يكون هذا الأمر أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، وبالنسبة لقادة العالم وللمواطنين.

السيدة هاميلتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر الولايات المتحدة الرئيسين ميرون ويونسن على التقارير المقدمة عن أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر A/69/225) والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر A/69/206) وآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر A/69/226)، وكذلك على جهودهما الدؤوبة في تعزيز العدالة العالمية. المصالحة غير ممكنة من دون المساءلة أو الحقائق، وقد قطع عمل الرئيسين والمحكمتين شوطاً طويلاً نحو تهيئة المصالحة والسلام الدائم.

يوافق هذا العام الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا. ودعماً لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وعملها، اجتمع المجتمع الدولي لمساعدة رواندا في ما تبذله من جهود لتحقيق الإنتعاش. واليوم، اكتمل عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهي تواصل العمل الجاد لنقل واجباتها إلى المحاكم الوطنية وآليات تصريف الأعمال المتبقية. هذا العام، نقلت المحكمة إحدى القضايا إلى المحاكم الرواندية للمحاكمة، وأرسلت نسبة كبيرة من محفوظاتها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. بحلول نهاية هذا العام، من المقرر أن يكتمل عمل المحكمة في الاستئناف في جميع القضايا عدا واحدة. أعدت المحكمة دليلاً عن أفضل الممارسات من أجل التحقيق والملاحقة القضائية للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، مما يزيد في تركتها الكبيرة أصلاً. وفي هذا الصدد، يمكن للعالم أن يواصل عمله التاريخي في سياق الملاحقة القضائية لمرتكبي هذه الجرائم التي يندى لها الجبين.

وعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مثير للإعجاب بنفس القدر. إذ بقيت ٩ قضايا فقط، وقد عملت المحكمة بجد من أجل التعجيل بتلك الإجراءات دون التضحية بالإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المتهمين. وقد قام الرئيس ميرون بحكمة بالحيلولة دون التأخيرات من

خلال الترحيب بقاضيين إضافيين للمحكمة، مما قلل بالتالي من احتمال أن يؤدي عبء عمل القضاة إلى تأخير اختتام الإجراءات. وبالإضافة إلى نقل بعض المهام إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، فإن المحكمة قد قدمت معلومات وخبرات إلى المحاكم الوطنية من أجل تيسير الملاحقات القضائية المحلية للجرائم المرتكبة أثناء الحروب في يوغوسلافيا السابقة، حتى يتسنى للأعمال الهامة التي بدأتها المحكمة أن تتواصل بعد أن أنجزت المحكمة عملياتها.

تشيد الولايات المتحدة أيضاً بالجهود المتواصلة التي بذلتها المحكمتان خلال السنوات العديدة الماضية الرامية إلى إنهاء عملياتهما ونقل ما تبقى من عبء العمل إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، بما أن المحكمتين أقرب من أي وقت مضى إلى إنجاز العمل التاريخي. ولا يمكن المبالغة في تقدير مساهمة المحاكم المخصصة. لقد أسهمت مساهمات لا تقدّر بثمن في تطوير القانون الدولي لضمان المساءلة عن الإبادة الجماعية، بدءاً من الاعتراف بالاغتصاب بوصفه جريمة ضد الإنسانية إلى جمع البيانات عن الكيفية التي يمكن بها محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفي الواقع، من الصعب أن يتصور المرء القانون الدولي الحديث اليوم من دون إسهام المحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

إن وجود تلك المحاكم في حدّ ذاته يمثل التزاما من المجتمع الدولي بمواصلة السير إلى الأمام من أجل استمرار تحسين ردودنا على الأعمال الوحشية، ومواصلة تطورنا كجنس بشري إلى أن تصبح هذه الجرائم البشعة من مخلفات الماضي. إن المحاكم المخصصة والعمل الذي تقوم به لم يجلبا العدالة للمجتمعات الممزقة أشد التمزق وحسب؛ بل جعلانا نقترب خطوة إلى اليوم الذي يمكننا فيه أن نتطلع إلى الأمام ونقول بثقة: ”لن يحدث هذا مجدداً“.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود وفد بلدي أن يشكر رئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقديمهما التقريرين السنويين عن أنشطة المحكمتين إلى الجمعية العامة (انظر A/69/225 و A/69/206، على الترتيب) فضلاً عن التقرير الثاني للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر A/69/226).

ونحن نتابع عن كثب التقدم المحرز في الإجراءات المتبعة في المحكمتين وتقيدهما بالجداول الزمنية لإنجاز أعمالهما، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). ونتوقع أن قيادة المحكمتين ستكثف ما تبذله من جهود بغية التعجيل بهذه العملية قدر الإمكان. وللأسف، فإن التقريرين أكدا أنه على الرغم من الأعمال التي يجري القيام بها، إلا أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ما فتئتا تنحرفان أكثر عن المسار الذي تحدده تلك الجداول الزمنية. ومن المتوقع حصول تأخير جديد لمدة تزيد على ستة أشهر في قضية سيماتوفيتش وستانيشيتش لدى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا. وهذا التأجيل، وفقاً للتقرير، لا يرجع إلى القوة القاهرة بل إلى بعض المشاكل التنظيمية فضلاً عن التقييم غير السليم للقضية.

وقد سلط حكم الاستئناف الصادر عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في كانون الثاني/يناير مرة أخرى الأضواء على مشاكل ذات أهمية جوهرية في نظام العدالة الجنائية الدولية، مثل ضمان اليقين القانوني وتطبيق معايير موحدة للعدالة على الجميع. ونعتقد أن التمسك بتلك المبادئ أمر حاسم بالنسبة للعدالة الجنائية الدولية وإرث المحكمتين.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وللأسف، وبدلاً من الإكمال المتوقع للإجراءات في وقت مبكر في قضية ”بوتاري“، يعلن التقرير عن المزيد من التأخير، حتى لو كان

لشهر واحد فقط. ونود مرة أخرى تحذير قيادة المحكمة من استخدام المسائل الفنية لإطالة أمد عملها. ونحن ندرك خطورة مشكلة إيجاد دول مناسبة لإعادة توطين أولئك الذين قضوا مدة عقوبتهم أو برّأتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فضلاً عن التعقيد الذي تتسم به مهمة تعقّب الهاربين. غير أننا نود أن نحث قيادة المحكمة على إعطاء الأولوية للمهام الرئيسية للمحكمة لكي تتمكن من إتمام عملها في المستقبل القريب في إطار الميزانية المخصصة لها.

وندعو قيادة المحكمتين، فضلاً عن آلية تصريف الأعمال المتبقية، إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة للإسراع في نقل المهام التي لا تتصل اتصالاً مباشراً بالدعاوى إلى الآلية. ونتوقع على وجه الخصوص نقل المهام ذات الصلة بإعادة توطين الأشخاص الذين برأتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في بلدان آمنة قبل نهاية هذا العام.

ولا تزال المسائل المثارة بشأن إنجاز عمل المحكمتين في أوانه بحاجة إلى النظر فيها بالتفصيل من قبل مجلس الأمن، بموجب الأحكام الواردة في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠) وفي سياق مسألة مواصلة تمديد ولاية قضاة المحكمتين.

وفي الختام، نود أن نشير إلى أنه من المهم أن تواصل المحكمتان الاضطلاع بالعمل الثنائي مع البلدان في المناطق ذات الصلة، وينبغي تشجيع هذه التطورات بقوة. وفي هذا الصدد، نؤيد النقل إلى صربيا للمشمولين بولايتها في أعقاب حكم المحكمة.

السيدة بياجي (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر رئيسَي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين على تقديم تقاريرهم (انظر A/69/225 و A/69/206 و A/69/226).

اسمحوا لي أن أذكر في البداية أن النظر في تلك التقارير من قبل الجمعية العامة يأتي بعد بضعة شهور من الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤ ضد التوتسي في رواندا، ولكن أيضاً قبل بضعة أيام من الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بموجب قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤). ويثني وفد بلدي على جهود المحكمتين لنجاحهما في إنجاز الأعمال وتسليم الأنشطة المتبقية منها إلى الآلية، بما يتماشى مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن ارتياحنا إزاء الأحكام الصادرة في الآونة الأخيرة عن المحكمة في القضايا الثلاث المتعلقة بكل من إدوار كاريمبرا وماثيو نغيرومباتسي، إلدافونس نيزيمانا وكاليكست نزابونيمانا.

ونشيد بشكل خاص بالمحكمتين لما قدمتاه من مساهمات للعدالة الجنائية الدولية، ولا سيما من خلال مكافحة الإفلات من العقاب على الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم البشعة المرتكبة ضد الإنسانية، ومن خلال الاجتهادات القانونية الثرية التي ستواصل خدمة العدالة الجنائية الدولية. ونغتنم هذه الفرصة كي نشير إلى طلبنا القوي، المدعوم من الدول الخمس كافة في جماعة شرق أفريقيا، بأن تستضيف رواندا محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، من أجل تقليص المسافة بين عدالة المحكمة وضحايا الإبادة الجماعية.

فيما يتصل بتقرير الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، نلاحظ مع الارتياح أن فرع أروشا والفرع الكائن في لاهاي يعملان بشكل كامل، ونقدر الدعم الجدير بالثناء المقدم من رئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وكبار موظفيهما. ومع ذلك، نشعر ببالغ القلق من عدم تسجيل أي تقدم ملموس في تعقب الهاربين المتبقين الذين صدرت بحقهم لوائح

اتهام بالإبادة الجماعية من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولا سيما المشتبه فيهم الرئيسيين الثلاثة بارتكاب أعمال إبادة جماعية، فيليسيان كابوغا، أوغوستين بيزيمانا، بروتايس مبيرانيا.

ولذلك، نغتنم هذه الفرصة للتذكير بالحكم الرئيسي في قرار مجلس الأمن ٢١٥٠ (٢٠١٤) الذي يهيب في الفقرة ٣ منه بالدول الأعضاء أن ”تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وحكومة رواندا، من أجل القبض على الهاربين التسعة المتبقين الذين صدرت في حقهم قرارات اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومحاكمتهم، وتهيب كذلك بالدول أن تحقق مع سائر الهاربين المتهمين بارتكاب الإبادة الجماعية الذين يقيمون في أراضيها، بمن فيهم قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وأن تلقي عليهم القبض وتحاكمهم أو تسلمهم، وفقا للالتزامات الدولية الواجبة التطبيق“.

ولا بد لي أيضاً من أن أستنكر أحكام البراءة المثيرة للجدل التي أصدرتها دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. إن موقفاً كهذا بالنسبة لنظام العدالة أمر يدعو للقلق الشديد ولا يمكن إلا أن يسهم في عكس مسار عملية تضميد جراح الناجين الذين يناضلون لالتماس شعور بطي تلك الصفحة.

وفي ما يتعلق برصد القضايا المحالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى المحاكم الوطنية، وبموجب المادة ١١ مكررا من النظام الأساسي للمحكمة، يجدر إبراز النقطة التالية:

وبينما توجد قضيتا أوينكيندي ومونياغيشاري، اللتان أحيلتا إلى رواندا في نيسان/أبريل ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٣ على الترتيب، قيد المحاكمة والإجراءات السابقة للمحاكمة أمام المحاكم الرواندية، من المقرر النظر في قضيتي بوسيباروتا ومونيشياكا، اللتين أحيلتا إلى فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أمام المحاكم الفرنسية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ولذلك، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء التأخير غير المعقول في الإجراءات في القضايا التي أحالتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى فرنسا. وفي هذا الصدد، نُذكر بمقولة أن ”تأخير العدالة هو بمثابة حرمان منها“.

وبما أنه قد ثبت بوضوح لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ارتكاب أعمال إبادة جماعية في رواندا وفي سريبرينيتشا، فإننا نكرر بناء على ذلك دعوتنا للجميع، بما في ذلك الجهات الفاعلة السياسية، إلى مكافحة آفة إنكار الإبادة الجماعية التي تمثل إهانة للضحايا وعقبة أمام تحقيق المصالحة المستدامة. وتشمل مكافحة إنكار الإبادة الجماعية، في جملة أمور، الامتناع عن استخدام مصطلحات تنقل رسائل مختلطة، من قبيل ”الإبادة الجماعية في رواندا“، والتي تعطي ذريعة لأنصار مذهب مراجعة التاريخ باختلاف أنواعهم، فضلا عن بعض الباحثين من البلدان الغربية، لتضليل عامة الناس بالإشارة إلى أن الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا قد ارتُكبت ضد جماعة قومية، هم الروانديون، الذين قتلوا بعضهم بعضا. وندعو الجميع دون استثناء إلى تصحيح الوضع واستخدام المصطلحات التي وضعتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في قضية أكايسو، والمشار إليها في الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ٢١٥٠ (٢٠١٤)، ألا وهي، ”الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا، والتي قتل فيها أيضا أفراد من الهوتو وآخرون ممن عارضوا الإبادة الجماعية“.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أنه ولئن كنا نشيد بعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإننا نحثهما أيضا على بذل كل جهد ممكن للاضطلاع بولايتيهما بنجاح، بما يتفق مع القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن بنود جدول الأعمال المعروضة علينا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بالتقرير السنوي التاسع عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر A/69/206)؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أيضا أن الجمعية ترغب في أن تحيط علما بالتقرير السنوي الحادي والعشرين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر A/69/225)؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحيط علما بالتقرير السنوي الثاني للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر A/69/226)؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود ٧١ و ٧٢ و ١٢٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.